

مراجعة النظرير ورقابة جودة التدقيق

اولا: مفهوم مراجعة النظرير

ان مفهوم مراجعة النظرير يعني قيام مكتب تدقيق بفحص سياسات وإجراءات رقابة الجودة لمكتب تدقيق آخر، وكذلك فحص عينة من مهام التدقيق التي قيام به مكتب التدقيق تحت الفحص بحيث يتم مراجعة أوراق العمل والوثائق الاخرى المرتبطة بهذه العينة من قوائم مالية أو (تقارير قام المكتب بإصدارها)،. وبالتالي فان أسلوب مراجعة النظرير تمثل عنصراً هاماً من عناصر التنظيم الذاتي والذي يتم من داخل المهنة، إذ يتم الفحص تحت إشراف مجمع المحاسبين بكل ولاية، من خلال توجيه عام لمجلس مراجعة النظرير بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وعادة يتم إجراء الفحص بواسطة مكتب مراجعة يختاره المكتب محل الفحص، أو من خلال اختيار آخر يتمثل في تقديم طلب إلي المعهد الأمريكي أو مجمع المحاسبين بالولاية لإرسال فريق للفحص دون السماح للمكتب المفحوص (بفحص أداء المكتب الفاحص

ثانيا: أهداف مراجعة النظرير وأهميتها

إن مكاتب الأعضاء تحافظ على رقابة الجودة وتطبقها استنادا إلى المعايير التي وضعتها لجنة معايير رقابة الجودة (Quality Control Standards Committee) اتخاذ خطوات مناسبة عند تدقيق إجراءات مكاتب تدقيق الأعضاء للحصول على تأكيد مناسب حول جودة العمل المنجز لأجزاء التدقيق التي تم أدائها في بلدان أخرى. تقي مكاتب الأعضاء متطلبات العضوية وتأتي أهمية مراجعة النظرير من اهتمام المهنيين بتأكيد عملاتهم والجمهور من استلام خدمات مهنية مناسبة، ومهنة المحاسبة أيضا مهتمة بحماية سمعتها وتقديم هذه الخدمات المهنية وتجنب القضايا القانونية التي لا مبرر لها والتي تدعي الضعف في الخدمات .

أن عمل مراقب الحسابات محفوف دائماً بالمخاطر التي تتعلق بعدم ملائمة الرأي المقدم منه بسبب إعطاء رأي غير مناسب مما يزيد من خطر التعرض للدعاوى القضائية لذا فان الاهتمام بجودة التدقيق اعتبر مصلحة مشتركة بين جميع الأطراف ومراقب الحسابات يهتم أن يتم عمله على أحسن وجه لإضفاء الثقة بالقوائم المالية التي تعدها الوحدة . لذا تعد جودة التدقيق ضرورية لمراقب الحسابات لكونها تجنبه العقوبات والجزاءات المهنية. ومراقب الحسابات المجاز له مزولة المهنة عليه الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها بين مزاولي المهنة. وعدم أتباع المعايير سوف يعرض مراقب الحسابات للعقوبات والجزاءات المهنية .التي تم تحديدها من الجهات الرقابية المسؤولة عن تنظيم المهنة لذا يسعى مزاولو المهنة إلى أتباع نظام داخلي لرقابة الجودة من اجل الوصول إلى :-

1. تطوير الخدمات التي يقدمها لعملائه من خلال توفير الإرشادات والسياسات والإجراءات التي يتبناها مكتب مراقب الحسابات لإعطاء قناعة بنوعية العمل المنجز.

2. تطوير فاعلية الممارسة المهنية من خلال تقليل التكاليف التشغيلية وتقليص الوقت والجهد المبذولين بعملية التدقيق فضلاً عن تحسين كفاية وفاعلية أداء مهام العملية التدقيقية.
 3. تقليل تعرض مراقبي الحسابات للمساءلة القانونية والمهنية .
 4. تعطي تأكيدات لمستخدمي القوائم المالية بأنه قد حافظ على الوصول إلى أعلى مستويات الأداء المهني وقد طبق معايير التدقيق المتعارف عليها في أثناء تأدية مهام عمله.
 5. يساعد على توطيد العلاقات ما بين الزملاء لكونه يعد أداة تساعد على رفع الروح المعنوية لمراقبي الحسابات عند أداء مهام عملهم.
 6. يشكل قاعدة متينة لمراجعة أعمال مكاتب الزملاء وخصوصاً بحالة مراجعة النظر .
- أن الهدف من القيام برقابة جودة العمل الرقابي هو التحقق من أن التخطيط لأعمال التدقيق و تنفيذها وإعداد التقارير ومتابعتها، قد تم بموجب المعايير والمتطلبات المهنية لأداء العمل الرقابي. على وفق ما ورد من الأهداف الفعلية لرقابة الجودة فيمكن تلخيصها بما يأتي :-
1. التحقق من أن العملية التدقيقية قد تم تنفيذها من أشخاص يتمتعون بالكفاية والمهارة المناسبين.
 2. التحقق من الالتزام بمعايير الاستقلالية والحياد والموضوعية والابتعاد عن التحيز في تنفيذ العملية التدقيقية.
 3. التحقق من بذل العناية المهنية الواجبة وتنفيذ عملية جمع أدلة الإثبات وتقييمها بما يتفق وأهداف الرقابة وتعزيز نتائجها.
 4. التحقق من أنه قد تم التخطيط لعملية التدقيق على وفق معايير التدقيق.
 5. التحقق من توافر الإشراف المناسب على الأعمال المنفذة ومعالجة الإشكالات التي تواجه مراقب الحسابات المنفذ لعملية التدقيق (المساعدين) أولاً بأول.
 6. التحقق من تنظيم أوراق العمل ، وأنها مستوفية للشروط الشكلية والفنية لتحسين الوثائق من خلال إتباعها لسياسات توثيق محددة.
 7. التحقق من صحة كتابة الملاحظات وتوافر الأركان الأساسية لها والمتمثلة بما يأتي:-
 - أ. تحديد المخالفة بشكل دقيق.
 - ب. إسناد المخالفة إلى القوانين والأنظمة والتعليمات .
 - ج. بيان اثر المخالفة.
 - د. التوصية بتلافي (تجاوز) المخالفة .
 8. التحقق من أن الموارد البشرية استخدمت بطريقة كفؤة وبما يضمن تحقيق أهداف الرقابة بفاعلية
 9. تعد أداة تساعد على تحسين العلاقة مع الزبائن من خلال أبداء المزيد من الدقة والانتباه على كل التفاصيل إثناء أداء مهام العملية التدقيقية مما يزيد من الثقة المتبادلة .

10. تقليل احتمالية التعرض للمشاكل والالتزامات القانونية والمهنية من خلال التخطيط السليم لاحتياجات المكتب من مساعدين وتوزيعهم بالشكل الملائم والإشراف عليهم والإجابة عن استفساراتهم عندما تتطلب الحاجة.
11. تسهم في رفع مستوى المهنة والنهوض بها وخصوصاً من خلال بناء العلاقات بين أعضاء المهنة من خلال التعرف على أهداف وسياسات متماثلة لإيجاد قاعدة مشتركة بالعمل.
12. تحدد مدى التزام مكتب مراقب الحسابات بالقوانين المحلية ومدى التزام المكتب بشروط العقود المبرمة مع العملاء وأيضاً مدى تطبيق المعايير المهنية التي يضعها المكتب لتنظيم عمله.
13. توضيح وجود برامج للتطوير الذاتي للمهنة ولتوفير ضمان مقبول بالتزام المساعدين بأعلى مستويات جودة الأداء المهني.
14. السعي إلى مساعدة المهنة للحفاظ على سمعتها من خلال تطوير مزاولي المهنة بشكل مستمر

ويمكن النظر إلى أهداف مراجعة النظير من منظار مقاييس الأداء المهني كونها تعد أداة لتقويم الأداء المتضمنة المؤشرات الآتية:-

1- الفاعلية (Effectiveness): ويقصد بالفاعلية هي (مدى انجاز المنظمة لأهدافها) ويشار إلى الفاعلية بدرجة معينة تستند على درجة تحقيق الأهداف ، ولم يقتصر دور الفاعلية على قدرة تحقق الأهداف فحسب بل فيما إذا كانت الأهداف المتحققة تتناسب مع الموضوعية، أي تهتم بدرجة إدراك أو بلوغ الأهداف والغايات وعلى أساس أن يتم التنفيذ بأقل كلف وضمن المواصفات القياسية المحددة مسبقاً. وللوصول إلى أهداف مراجعة النظير التي تحقق جودة الأداء المهني ، يجب اتخاذ الإجراءات الآتية الكفيلة بتحقيق الفاعلية:-

- أ. التحقق من أنه قد تم التخطيط لعملية التدقيق وفق لمعايير التدقيق.
- ب. التحقق من توافر الإشراف المناسب على الأعمال المنفذة ومعالجة الإشكالات التي تواجه مراقب الحسابات.
- ج. تحديد مدى التزام مكتب مراقب الحسابات بالقوانين المحلية فضلاً عن مدى التزام المكتب بشروط العقود المبرمة مع العملاء وأيضاً مدى تطبيق المعايير المهنية التي يضعها المكتب لتنظيم عمله.
- د. التحقق من وجود برامج للتطوير الذاتي للمهنة ولتوفير ضمان مقبول بالتزام المساعدين بأعلى مستويات العمل المهني.

2- الكفاءة (Efficiency): ويرتبط مفهوم الكفاءة بالاستخدام الأمثل للموارد، وترتكز الكفاءة على الطريقة التي تتجز بها الأهداف، وتقيس الكفاءة العلاقة بين المدخلات والمخرجات. ويمكن القول أنها تعني تنفيذ الخطط والسياسات المقررة لتحقيق الأهداف بأقل كلف ممكنة، بما لا يؤثر في مستوى أو نوعية أو زمن انجاز الخدمة.

وللوصول إلى أهداف مراجعة النظير التي تحقق جودة الأداء المهني ، يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الكفاية كما تم ذكرها سابقا في الأهداف الفعلية لرقابة الجودة من تسلسل (1-9)

3-الاقتصادية (Economy): - يرتبط مفهوم الاقتصادية بالأداء العلمي المنظم لشؤون الوحدة والذي يسمح بتخفيض النفقات للحد الأدنى والتأكد من عدم وجود هدر بالإنفاق دون منفعة متحققة. كذلك تعرف على أنها الاستخدام الأمثل للموارد وتجنب الهدر والإسراف مما يعني أن الاقتصادية تتمثل بعلاقة التكلفة والمنفعة الناجمة عنها وبمفهوم المردود الاقتصادي لتلك التكلفة ويمكن قياسها بصورة أجمالية أو على شكل تقويم جزئي لكل قسم أو نشاط .

- ✓ التحقق من أن الموارد البشرية استخدمت بطريقة كفؤة وبما يضمن تحقيق أهداف الرقابة بفاعلية.
- ✓ تقليل احتمالية التعرض للمشاكل والالتزامات القانونية والمهنية من خلال التخطيط السليم لاحتياجات المكتب من مساعدين وتوزيعهم بالشكل الملائم والأشراف عليهم والإجابة عن استفساراتهم عندما تتطلب الحاجة.
- ✓ السعي إلى مساعدة المهنة للحفاظ على سمعتها من خلال تطوير مزاولي المهنة بشكل مستمر .

ثالثاً: مفهوم رقابة جودة التدقيق

ان مفهوم جودة التدقيق تعني مدى رضى العميل عن نتائج عملية التدقيق التي تتحقق من خلال الالتزام بمعايير التدقيق وتوافر الخصائص الشخصية لدى فريق التدقيق العامل في مكتب التدقيق مثل المؤهلات العلمية والعملية، الاستقلال، الكفاءة والعناية المهنية وغيرها، فضلا عن الجودة تتحقق بتوافر مجموعة من العوامل في مكتب التدقيق. وطبعاً لأن تحقيق رضى العملاء في تغير، تحتاج أن تكون الجودة مواكبة لهذا التطور من أجل تحقيق رضى جميع الاطراف المستفيدة من نتائج التدقيق ، لقد سعى المعيار الدولي (220) إلى وضع معايير وتوفير توجيهات حول رقابة الجودة الخاصة بسياسات وإجراءات مكتب التدقيق فيما يتعلق بإعمال التدقيق بشكل عام و الإجراءات الخاصة بالإعمال التي يتم إسنادها لمساعدى مراقبي الحسابات .كما تطرق المعيار إلى ضرورة تنفيذ سياسات رقابة الجودة وإجراءاتها على مستوى مكتب التدقيق وأفراد المدققين فيجب على مكتب التدقيق تنفيذ سياسات وإجراءات رقابة الجودة للتأكد من أن أنجاز إعمال التدقيق يتم طبقاً للمعايير الدولية أو المعايير المحلية المتبعة . ويجب إن تشمل سياسات رقابة الجودة المتبناة ما يأتي :-

1.الاستقلالية

يحمل هذا المفهوم نفس مدلول استقلالية مراقب الحسابات الفرد ويسعى شموله ضمن معايير الرقابة على جودة أداء مكاتب التدقيق إلزامها بوضع سياسات وإجراءات لتنفيذ قاعدة الاستقلالية وقد تضمن هذه السياسات والإجراءات .

أ. مطالبة كافة العاملين بمكتب التدقيق بالالتزام بقواعد وإحكام الاستقلالية .

- ب. مراقبة مدى التزام مكاتب التدقيق بسياسات وإجراءات الاستقلالية .
- ج. تأكيد (شكلا) استقلالية مكتب التدقيق في أداء مهمة التدقيق .

2. تخصيص الموظفين

يجب مراعاة وتوافر الخبرة والكفاية الفنية والمعرفة لدى الموظفين المخصصين لأداء الوظائف المختلفة لمهمة التدقيق.

3. الاسترشاد برأي الآخرين

يجب الاسترشاد برأي الآخرين لحل قضايا ومشاكل محاسبية خلال عملية التدقيق . وقد تشير سياسات بعض مكاتب التدقيق في هذا الشأن إلى ضرورة رفع الأمر إلى شخص أو أشخاص مختصين ذوي خبرة ومعرفة كافية للبت في هذه القضايا .

4. قبول والتواصل مع العملاء

يتعين على مكاتب التدقيق إيجاد السياسات والإجراءات حول قبول عملاء جدد أو الاستمرار مع العملاء القدياء لأجل تقليل احتمالات تقديم خدمات لمؤسسات تفتقر أدارتها للنزاهة والكرامة كما أن على مكاتب التدقيق عدم قبول عملاء أو الاستمرار مع عملاء لا تتمكن من تقديم الخدمات اللازمة لهم ، ويتم هذا من خلال الاتصال بمراقب الحسابات السابق وبالنسبة للعملاء الجدد - وبعد اخذ إذن من منشأة - للاستفسار عن عدة أمور منها سمعة الإدارة ، وكذلك على مكاتب التدقيق وضع سياسات و إجراءات حول الاستمرار مع العملاء القدياء .

5. تنمية المهارات والكفاية

يجب أن يعمل في المكتب موظفون مؤهلون من ذوي الخبرة والمهارة اللازمة لتنفيذ المهام وذلك من خلال وضع برنامج يحدد كيفية الحصول على الموظفين ذوي الكفاءات اللازمة للشركة وتخطيط لاحتياجاتها من الموظفين ووضع أهداف محددة للتوظيف وتحديد مؤهلات القائمين على هذه المهمة.

6. الترقيع والترقية

يجب على المكاتب وضع السياسات التي تحول دون ترقيع موظفيها إلى مستويات عالية قبل استيفائهم الخبرة والمعرفة اللازمة لتحمل مسئوليات الوظيفة المرفوع إليها.

7. الفحص الدوري لبرامج الرقابة على جودة الأداء

يسعى هذا الأجراء إلى التحقق من تطبيق برامج نظام رقابة جودة العمل بمكتب التدقيق . وغالبا ما يقوم أعضاء الإدارة العليا بمكتب التدقيق بعمل الفحص الدوري . أو قد يسمح المكتب لأحد مكاتب التدقيق الأخرى بعمل ذلك الفحص .

رابعاً :- الأساليب المستخدمة في رقابة جودة التدقيق

تتبع أهمية رقابة جودة أداء مراقب الحسابات من أهمية الدور الذي يقوم به مراقب الحسابات عندما يقدم خلاصه عمله والمتمثل بالرأي الفني المحايد. واثراً هذا الرأي في أطراف متعددة داخل المجتمع لذا اهتمت الجهات المعنية بالمهنة على إيجاد (معايير لرقابة جودة) مراقب الحسابات (Quality Control Standards) لتكون كمقياس لأداء ممارسي المهنة ولم يقف الأمر لهذا الحد بل أوجدت أساليب للتفتيش على رقابة جودة أداء مراقب الحسابات ويمكن تحديد هذه الأساليب بالاتي :-

1- فحص أداء مكاتب مراقبي الحسابات بواسطة بعضهم البعض

يطلق على هذا الأسلوب تسمية عملية فحص النظير الإلزامي Mandatory Peer Review إذ يتم إجراء فحص دوري لرقابة الجودة وممارسة المهنة بواسطة مكتب زميل آخر وغالباً ما يتم فحص جودة الأداء من أعضاء الإدارة العليا في مكتب مراقب الحسابات وذلك من خلال القيام بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة كما وتعد دراسة وتقييم لنظام رقابة جودة الأداء بالمكتب من خلال فحص سياسات و إجراءات النظام وذلك في أثناء أداء مهام العملية التدقيقية. فضلاً عن تحديد مدى التزام الأعضاء الممارسين بمعايير التدقيق الدولية ومعايير رقابة الأداء ومن ثم يعد تقرير بنتائج الفحص كما ويحتوي مقترحات لتحسين وتطوير نظام الرقابة على جودة الأداء.

2- فحص تجريه لجنة من ذوي الاختصاص

يتم اختيار لجنة من ذوي الاختصاص وتطبق في العراق عملية اختيار لجنة من ذوي الاختصاص حيث يقوم (مجلس مهنة تدقيق الحسابات) باختيار لجنة تسمى (لجنة المتابعة والتفتيش) تعمل زيارات فجائية لمكاتب مراقبي الحسابات وتقوم بفحص السياسات والإجراءات المتبعة أثناء أداء مهام عمل المكتب كما وتحدد مدى التزام المكتب بالتعليمات. وفي حالة وجود مخالفات تقوم بتحويل المخالفات إلى لجنة الانضباط ليتم دراسة المخالفات المحالة إليها واتخاذ الإجراءات الأصولية على المكتب.

3- فحص الشريك المتزامن Concurring Partner Review

يعتمد هذا الأسلوب على قيام احد الممارسين بفحص ومراجعة كل الخطوات العملية التدقيقية التي قام بها زميل له في المكتب نفسه ويجب أن يتم إجراء عملية الفحص هذه قبل أعداد التقرير من رئيس فريق التدقيق كما ويشترط أن يتحلى الزميل أو فريق الفحص بخبرة فنية كافية تمكنهم من انجاز المهمة . فضلاً عن تمتعهم بالاستقلالية .

4- الفحص بواسطة مراقب حسابات آخر Peer Review

يعرف هذا الأسلوب مراجعة النظير (Peer Review) إذ يقوم مكتب مراقب الحسابات مراجعة لدى مكتب زميل له ويتم ذلك من خلال مراجعة السياسات العامة وتحديد مدى الالتزام بالمعايير المهنية فضلاً عن معايير جودة الأداء المهني وعند الانتهاء يرفع تقرير إلى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين. كما يرفع تقريراً إلى إدارة المكتب الذي تم فحصه متضمن نتائج عملية الفحص فضلاً عن المقترحات لتحسين وتطوير نظام رقابة الجودة بالمكتب .

ظهر هذا النوع من الفحص منتصف السبعينيات من القرن الماضي. وله العديد من منافع على المهنة وذلك لكونه يعد أداة لضمان تطبيق معايير رقابة جودة الأداء في مكاتب مراقبي الحسابات. كما ويسهم في تحسين أداء ممارسي المهنة مما ينعكس على رفع مستوى المهنة من خلال تقديم مزاويلها لخدمات عالية الجودة. وعملية الفحص هذه بدأ العمل بها منذ عام 1975 ويطلق عليها أيضا اصطلاح فحص الند فضلا عن أن إجراء فحص النظير يعمل على تحسين سمعة المكتب.

خامساً :- مداخل قياس جودة التدقيق

لا يوجد اتفاق بين أوساط المهنة على المجال الذي تغطيه جودة التدقيق ولعله أمر طبيعي ، فعندما تتعدد مفاهيم الجودة، كما تقدم عرضه، فلا بد أن يصعب تغطية مجالات جودة التدقيق . وعموما فان هنالك ثلاثة مداخل لقياس جودة التدقيق سيتم عرضها بشكل مختصر ومعزز بالشكل رقم (1) الذي يبرز أهم أساسيات هذه المداخل وأساسيات المدخل الرابع المقترح الذي يمثل مدخل مراجعة النظير، والذي يرى الباحثون أنه سيحقق ميزة خاصة بتحقيق جودة التدقيق ،لأنه يجمع كل مميزات المداخل الثلاثة المتعارف عليها، ويتجاوز أية نقاط خلل قد رافقت تطبيقها.

1. المدخل المهني

وهو المدخل الذي تتبناه المنظمات المهنية ذات الصلة بتدقيق الحسابات . وان ظهور المعاهد المهنية للمحاسبة والتدقيق ، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، في بريطانيا والولايات المتحدة أسهم بشكل مباشر في تطور مهنة التدقيق . وكان من أبرزها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز (ICAEW) ، إن تفعيل دور تلك المعاهد ، في رسم السياسات والأنظمة والقوانين الخاصة بالمهنة ، لم يكن ليتحقق لولا الثقة الكبيرة الممنوحة من قبل حكومات الدول لمقار تلك المعاهد في تشريع وتنظيم مهنة التدقيق في استقلالية كاملة.

يركز هذا المدخل على الارتقاء بالأداء التدقيقي لضمان كفاءته ، إذ إن مستوى الأداء المهني للمدقق يمثل المرآة التي تعكس كفاءته المهنية ومعرفته الكافية والمتخصصة في مجالات متعددة ، وبالتالي ستسهم في تضيق فجوة التوقعات ، إذ إن الطلب على جودة التدقيق تتبع من عدم تماثل المعلومات فيما بين المستخدمين ، كما إن استراتيجيات مخاطر الزبون وصراعات الوكالة تحفز بشدة الطلب على التدقيق المتميز الجودة لأنه سيعزز مصداقية المعلومات المقدمة ويمكن المستثمرين من صنع التقديرات الأكثر واقعية لقيمة الوحدة ، كما إن قوة مراقبة المدقق وإجراءات عملية التدقيق من شأنها أن تعزز من جودة التدقيق . (Watkins et.al, 2004 : 3-4).

2. مدخل فريق العمل

تمارس مهنة التدقيق خدماتها ، عن طريق مكاتب ، قد تتخذ شكل مكاتب فردية ، يخص قيام المدقق بأداء خدماته دون وجود شركاء معه ، أو على شكل شركة أشخاص، بمعنى قيام عدد من المدققين بممارسة المهنة بالمشاركة بينهم . ويعد هذا النوع من المشاركة ، الشكل الغالب لمكاتب ممارسة المهنة في العالم لما لهذا

التجمع من فوائد ومزايا ترجع إلى تعدد الخبرات والتخصصات . كما إن هذا التجمع المهني يخلق مناخاً ملائماً لمناقشة مشكلات العمل مناقشة جماعية (القاضي 1999 : 71).

يرجع سبب الاهتمام بهذا المدخل بحسب وجهة نظر مؤيديه إلى أهميته لضمان رفع كفاءة الأداء المهني للمدققين وزيادة ثقة المستفيدين من خدماته ، وان افتقاد الاستقلالية سيعني إن مهنة التدقيق ستفقد شرعية وجودها في المجتمع مما يحتم السعي لدعم المدقق والمحافظة على استقلاله الذهني والحقيقي وتجنب كل ما من شأنه إثارة الشك من جانب المستفيدين بهذا الخصوص.

3. مدخل نتائج عملية التدقيق

من رواد هذا المدخل (De Angelo) وقد أطلق عليه مدخل (دي أنجلو) . إذ يتم الربط بين جودة التدقيق ودرجة اكتشاف المدقق للأخطاء والمخالفات ، التي قد توجد في القوائم المالية والتقرير عنها . ويعد التعريف الذي قدمه (دي أنجلو) من المفاهيم الأساسية، التي تستند إليها الكتابات في مجال التدقيق ، لإيضاح مغزى جودة التدقيق التي تعرف بأنها (احتمال إن المدقق سيكتشف الثغرات في النظام المحاسبي للعميل ، ويفصح عنه في تقريره ، إذ أن اكتشاف الثغرات يقيس جودة التدقيق من زاوية القدرة المهنية للمدقق ، والتقرير عن هذه الثغرات يعتمد على دوافع المدقق من الإيضاح)

سادساً : معايير التدقيق ذات العلاقة بمراجعة النظر وجودة التدقيق

1. معيار التدقيق الدولي رقابة الجودة رقم (1)

يعني مفهوم رقابة الجودة التدقيق حسب المعيار عملية مصممة لتوافر تقييم موضوعي في تاريخ اصدار التقرير او قبل ذلك التاريخ حول احكام الهامة التي اصدرها فريق العملية والاستنتاجات التي توصل اليها لدى صياغة التقرير. اما مراجع رقابة جودة التدقيق ، يعني شريك او شخص اخر في مكتب التدقيق او شخص خارجي مؤهل او فريق مكون من هؤلاء الاشخاص إذ ان اي منهم لا يشكل جزء من فريق العملية يقوم بتقييم موضوعي للأحكام الهامة التي اتخذها فريق العملية والاستنتاجات التي توصل اليها لدى صياغة التقرير.

يهدف هذا المعيار الى إيجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به من اجل تزويدها بتأكيدات معقول

فيما يخص :

- أ. امتثال مكتب التدقيق وموظفيه الى المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها .
- ب. ان تكون التقارير الصادرة عن مكتب التدقيق او شركاء العملية ملائمة للظروف.

1. معيار التدقيق الدولي رقابة الجودة لتدقيق البيانات المالية رقم (220)

من اهم ما جاء في هذا المعيار مسؤولية الشريك في عملية رقابة جودة التدقيق والتي تنص على :

- أ. تعيين مراجع لرقابة جودة التدقيق.
- ب. مناقشة المسائل الهامة التي تنشأ خلال عملية التدقيق بما في ذلك المسائل التي تم تحديدها مع مراجع رقابة جودة التدقيق.

ج. لا يؤرخ تقرير المدقق لغاية اتمام مراجعة رقابة الجودة.

اما مسؤولية مراجع رقابة جودة التدقيق هي :

أ. ينبغي على مراجع رقابة الجودة إجراء تقييم موضوعي للأحكام الهامة التي أصدرها فريق العملية

والاستنتاجات التي تم التوصل اليها في صياغة التقرير.

ب. مراجعة البيانات المالية وتقرير المدقق المقترح

ج. مناقشة المسائل الهامة مع شريك عملية التدقيق

د. تقييم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في صياغة التقرير.

هـ. التأكد من استقلالية مكتب التدقيق والفريق المشكل لعملية تدقيق البيانات المالية.

3. معيار الانتوساي (ANTOSAI) دليل مراجعة النظراء رقم 5600 .:

يركز هذا المعيار الى سبع مبادئ اساسية في مراجعة النظراء هي :

1. الاستقلالية. 2. المهام ، والاستراتيجيات وانواع الانشطة . 3. ادارة الموارد. 4. التواصل والمشاركة مع

اصحاب المنفعة. 5. اخلاقيات المهنة ، والشفافية ، والمساءلة، والحكم الرشيد. 6 معايير التدقيق والمنهجية

ورقابة الجودة . 7 طريقة التدقيق.